

الجزائر

«زعزعة إيمان مسلم»: تهمة تفتح باب السجن

الجزائر - مراد طرابلسي

احتجت الكنيسة البروتستانتية في الجزائر بشدة على ما اعتبرته مضايقات تلحق بمعابدها وأتباعها في مناطق عدة من البلاد. وأصدرت أول من أمس، بياناً شديد اللهجة، استنكرت فيه ممارسات قوى الأمن والقضاء. وجاء في البيان: «نحن الكنيسة البروتستانتية في الجزائر نعرب عن قلقنا العميق بعد إغلاق العديد من أماكن العبادة من السلطات، ونندد بكل أنواع التحرشات التي يعيشها حالياً أعضاء الكنيسة». وهدد القنم على الكنيسة في مدينة وهران بالجوء إلى الاعتصام أو أشكال أخرى من التعبير عن الغضب في حال عدم فتح المعابد في أقرب وقت أمام روادها وتصادي الجهات الإدارية والأمنية في التصديق عليها.

وكانت قوى الأمن قد أغلقت في الأيام الأخيرة ستة من أماكن العبادة لهذه الكنيسة في كل من وهران كبرى مدن غرب البلاد، وتيزي أوزو، وبجاية في منطقة القبائل، وورقلة في وسط الصحراء، بدعوى أنها غير مطابقة للمعايير المحددة قانوناً لأماكن العبادة. وتعرضت المعابد البروتستانتية لعمليات إغلاق كثيرة في السابق، ويُخلف ذلك في كل مرة سجلاً بينها وبين السلطات العمومية. وهددت الكنيسة بجمع أتباعها للاحتجاج في الشارع، مثلما حدث قبل سنوات في مدينة تيزي أوزو، حين أغلق الأمن، بأمر من القضاء معبدتين، فتجمّع الأتباع ورفعوا شعارات تندد بالظلم، استجابت لها منظمات دولية ومارست ضغوطاً على السلطات. وسجلت الكنيسة حالات الإغلاق في سياق التصديق والتميز الديني، وخاصة أنها تزامنت مع إصدار حكم بالسجن ستة أشهر وغرامة مالية على شاب مسيحي من ولاية تيارت بتهمة «زعزعة إيمان مسلم»، وهي تهمة تضمنتها «تعليمية» أصدرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السادس من آذار/ مارس 2006 حول «شروط ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين». وأثارت «التعليمية» التي لها

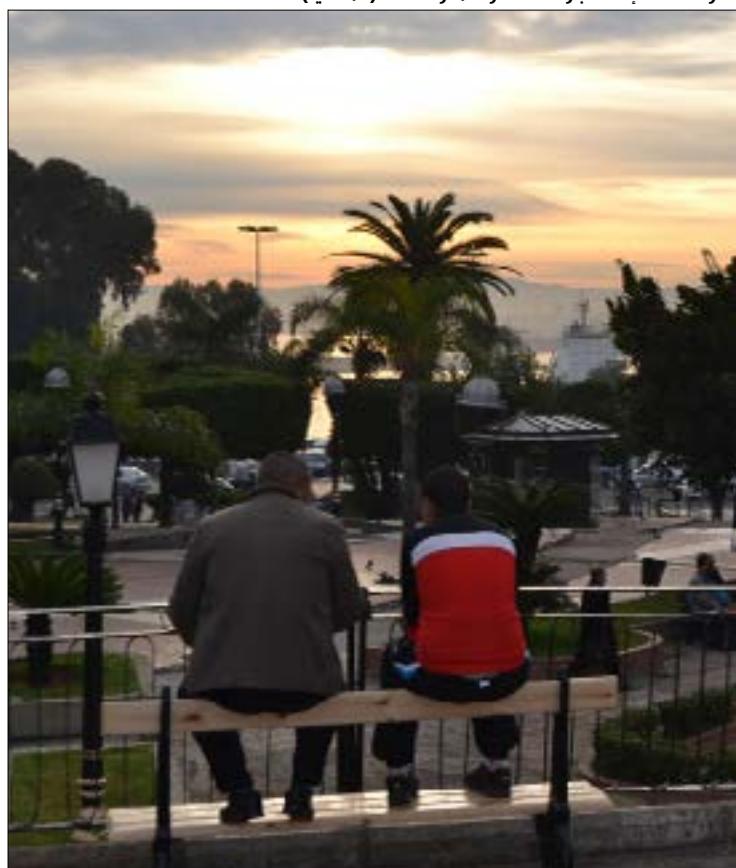
قوة القانون، موجة احتجاجات من المسيحيين الجزائريين ومن دول أجنبية عدة، واعتبر القانون تمييزياً وعنصرياً على اعتبار أنه يُحدّد «غير المسلمين»، في حين أن العبادات والأديان في مناخ الحريات يجب أن تُعامل تحت سقف قانون واحد. وتقتضي هذه «التعليمية» التي يكافح المسيحيون في الجزائر حتى الآن لإلغائها، بمعاقبة أي شخص غير مسلم يسعى إلى التأثير بأي شكل من الأشكال على مسلم لتحويله إلى دين آخر. بدأ العمل بها في حينه، وكانت أول محاكمة بالتهمة ذاتها في الولاية نفسها بعد أسابيع من صدور القانون.

وفق المعلومات المتداولة بين الناس في ولاية تيارت، فإن الشاب واسمه نور الدين، كان يحمل معه كتاباً عن معتقده الديني وقد وُشى به أحدهم، فاعتقلته

يضمن القانون حرية المعتقد والفكر، لكنه يترك فجوات يتسلق منها القهر

فرقة من الدرك ووجدت لديه تلك الكتب واعتبرتها دليلاً على أنه كان يؤرّع وثائق غير إسلامية وهو أمر يعاقب عليه القانون بالحبس والغرامة ما لم يسبقه ترخيص من الجهات المسؤولة. ولقد تحولت هذه المحاكمة التي جرت على فترتين في 28 شباط/ فبراير و8 آذار/ مارس إلى حملة سخريّة غير مسبوقة من القضاء والقضاة ورجال الأمن ومن يسدي لهم الأوامر. فقد تبادل رواد منصات التواصل الاجتماعي منشورات ومقالات تهكمت على تهمة «محاولة زعزعة إيمان مسلم» التي وجهها «وكيل الجمهورية» للشباب المسيحي نور الدين. فيما اختلفت المواقف الصادرة عن وسائل الإعلام بين

صار الاستناد إلى فجوات القانون هو الأصل (إ. هدي)



من مدينة بن قردان. وفي جلسة الاستماع تلك، قال والدهاوسر إن ثمة عدداً صغيراً من القوات الأميركية يعملون ضمن «مهمات مكافحة الإرهاب في ليبيا»، فيما لمّح إلى أنّ روسيا قد تسعى لتحييد الأميركيين هناك.

في حديثه إلى «الأخبار»، ينفي المصدر الرفيع المستوى «وجود قوات أميركية ناشطة في الجزائر، وقواعد عسكرية». ويشير إلى أن «هناك عسكريين يعملون في الجزائر، لكن فقط داخل السفارة الأميركية وهم معتمدون من السلطات الجزائرية... ويعمل هؤلاء في وظائف متعددة تتعلق بالمهمات الأمنية الخاصة بالدبلوماسيين الأميركيين، بالإضافة إلى الإشراف على ملفات التعاون مع الجانب الجزائري»، فيما يُذكر آخرون بأنه «ليس كل دولة موجودة على تلك اللائحة، فيها فعلياً قوات أميركية». وسبق لتقارير إعلامية جزائرية أن كشفت أنّ الجزائر رفضت طلباً أميركياً لإرسال جنود «مارينز» من أجل تأمين السفارة الأميركية، خاصة عقب قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، وذلك «لأسباب سياسية».

ويواجه الموقف الجزائري من القوى الأجنبية بردود فعل متباينة؛ فرنسا التي تمتلك أكبر قوات أجنبية في منطقة الساحل، وفقاً لما هو معلن، وعلى الرغم من إظهار تفهمها للمنطق العسكري والدبلوماسي الجزائري، إلا أن الرئيس إيمانويل ماكرون، خلال زيارته لمالي بعد انتخابه، لم يُخف مطالبته للجزائر بالقيام بدور أكبر في المنطقة، كونها الدولة الأقوى من حيث الإمكانيات. لكن الجزائر ترفض تماماً أي حديث عن تغيير استراتيجيتها القائمة أولاً على دعم جهود المصالحة، مع الاقتصر عسكرياً على التعاون دون تسخير قدرات مادية خارج حدودها. جدير بالذكر أن اللافت هو في عدم ذكر التقرير الأميركي للمغرب.

(الأخبار)



رفض الجزائريون مرارا طلبات لنشر قوات أجنبية في جنوب البلاد

الملاحي في ميناء عدن». واستشهد المعاري على تعدد القوات الإماراتية وضع عراقيل أمام رسوّ البواخر في ميناء عدن بالباخرة (MERCURY) التي وصلت إلى غاطس ميناء عدن، قادمة من ميناء جدة، في 26 شباط/ فبراير 2018، إلا أنها لا تزال حتى اليوم في الغاطس، بعدما لم يُسمح لها بالدخول لتفريغ شحناتها، على الرغم من حصولها على تصريح دخول من الرياض.

وليست (MERCURY) الباخرة الأولى التي تنم عرقلة إفراغ حمولتها، بل هي نموذج من حالات تتكرر باستمرار. ففي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، تعرّضت سفينة قادمة من ميناء جدة السعودي، بموجب ترخيص من خليفة «التحالف» في الرياض، للأمر نفسه، إذ وبعد قيام عمال الميناء بإنزال 17 حاوية من مجموع 1297 حاوية على

مؤيد ومعارض لمثل هذه الأحكام، وفقاً لنزعة الكاتب والصحيفة والقناة التي يعمل بها.

وفي سياق التهكم، تشكل «سَلْم إيماني» على شاكلة «سَلْم ريختر» لقياس الزلازل يتكون من أربع درجات سماه المنهكمون «سَلْم تيارت الإيماني» نسبة إلى ولاية تيارت التي تقع بها المحكمة التي قضت بالعقوبة. وتبادلوا الأخبار حول أوضاع إيمانهم ومستويات تأثيره بهذه أو تلك من الأحداث. وكتب آخرون عن «منحدر القضاء» و«مستنقع المرجعية الدينية»، وكلها عبارات تسخر من وضع قائم في الجزائر حيث تضمن القوانين نصاً كل الحريات، وفي مقدمتها حرية المعتقد والعبادة وحرية الفكر والرأي والتعبير، ولكنها تترك فجوات يتسلل منها القهر بسهولة.

وبفعل التركيبة الذهنية لمن يُصدرون الأحكام، ومن ينفذونها، على مستوى القضاء وقوى الأمن، صار الاستناد إلى تلك الفجوات هو الأصل واعتماد نص القانون هو الاستثناء. ورداً على هذه الحملة وعلى استيلاء الكنيسة البروتستانتية، دعا وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى، الأئمة والقائمين على المساجد وموظفي قطاعه إلى استغلال الفرصة التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي لنشر الدعوة «الوسطية» ومحاربة «التطرف والإلحاد الذي صار يُسمى حدائنة»، ومن أجل صيانة «المرجعية الدينية الجزائرية» في إشارة إلى الإسلام السني المالكي.

وتنشر الصحف الجزائرية باستمرار وبأساليب «احتفالية» في معظم الأحيان مقالات وتقارير وأخباراً عن اعتناق مسيحيين أو غير متدينين للإسلام، وتُجرى مراسم الخُطب بالشهادتين في احتفالات رسمية داخل المساجد ويسجل «المسلم الجديد» على وثائق رسمية تثبت انتماءه الجديد. ولا يوجد أي نص قانوني في الجزائر يمنع تشجيع المسيحيين أو اليهود أو غيرهم، على ترك أديانهم والانخراط بالدين الإسلامي، بل تنشيط المساجد بذلك وهي مؤسسات شبه رسمية، كما تعتبر الصحافة مكسباً للإسلام. وهو ما رأى فيه المسيحيون تمييزاً عنصرياً وقاهراً لهم كإقلية.

ويجري توزيع المطبوعات الدينية الإسلامية بصفة عادية جداً في أي مكان وفي أي وقت، من دون الحاجة إلى رخصة مسبقة. ويمكن لأي شخص أن يُقدّم كتاباً للمساجد وأن يضعها على الرفوف حتى من دون استشارة الإمام، على ألا يكون ذلك من طوائف غير «السنّة المالكية». وقد سبق أيضاً أن اعتقل مئات من الطلاب والعمال والموظفين والتجار والبطالين بتهمة «التشبع». ودخل السجن العام الماضي عشرات من المنتظمين للطائفة الأحمدية بولايات شرق البلاد، وخاصة بتهمة «الإساءة للمرجعية الدينية الجزائرية»، وهذه المرجعية في الحقيقة لا يتضمنها أي قانون رسمي، ولكن معمول بها «غرفاً». وهي تعبير دخيل على الخطاب الديني الجزائري بدأ استعماله قبل أقل من عشرين عاماً. وأول من وظفه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى حالياً الدكتور بو عبد الله غلام الله، وكان وقتها وزيراً للشؤون الدينية. وجدير بالذكر أن كل الخلافات المسجلة بين السلطات الجزائرية والمسيحيين كانت مع الكنيسة البروتستانتية، وهي أقلية بالقياس إلى الكنيسة الكاثوليكية التي تتمتع بعلاقات طيبة جداً مع السلطة، وثبتت ترانيمها كل يوم أحد عبر الإذاعة الرسمية من كنيسة السيدة الأفرقية.